

البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنمية في الجزائر

د. عبد الرزاق أمقران

د. نوري دريس

أ. زين الدين خرشي*

الملخص

إلى غاية السبعينيات من القرن الماضي هيمنت الأطروحات الثقافية والسياسية على الحقل الأكاديمي المهتم بدراسة التحولات السياسية في دول الجنوب (العالم الثالث سابقا). حينما كان مفهوم المجتمع المدني غائبا في النقاشات المهمة بالتحولات السياسية والانتقال الديمقراطي وبناء دولة القانون، فإنه كان من المعقول أن يقتصر اهتمام البراديغم الريعي بجهازه المفاهيمي المتعدد مقتصرًا على محاولة تفسير مرتكزات الأنظمة الشمولية الاستبدادية من جهة، ومحاولة تفسير فشل التجربة التنموية التحديثية التي أطلقت آنذاك، وعدم القدرة على فك الارتباط والتبعية لدول المركز.

لهذه الأسباب، لم يلاحظ أي اهتمام للبراديغم الريعي بموضوع المجتمع المدني، سواء في الدراسات التي اهتمت بالدولة الريعية أو تلك التي اهتمت بالاقتصاد الريعي. موضوع المجتمع المدني كان غائبا أصلا عن النظرية السياسية إلى غاية انهيار المعسكر الشرقي، وبالتالي لم يكن موضوعا للنقاش حول الديمقراطية ودولة القانون.

● جامعة سطيف 2.

Abstract:

Culturalist and political approaches prevailed in academic spheres till the seventies of the last century in their study of political transformations taking place within southern world societies. Since that the concept of civil society was absent in the debates concerned with the political transformations, the democratic transition and state of law building, it was then acceptable to find a concept such as the rentier paradigm limited to the study of the fundamental basis constructing totalitarian and authoritarian states on one hand, and giving explanations so as to demonstrate the causes laying behind the modernist development experience failure and finally the incapacity of these states in avoiding dependency.

Hence, the rentier paradigm had given so little interest to civil society issue either in studies which dealt with the rentier state or the studies which dealt with the rentier economy. Civil society issue was in fact absent in political theory till the deconstruction of eastern states depending on the soviet union, thus it was not an issue within democracy and state of law debates.

إن المجتمع المدني هو أداة الديمقراطية الأساسية ومحور تجربة الحداثة الأوروبية منذ القرن السادس عشر إلى يومنا هذا، ولقد كان يوماً ما مرادفاً للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي في هذه المجتمعات. من هنا يصبح بالإمكان إقامة جسر معرفي بين البراديغم الريعي المفسر لاستمرار الانظمة السياسية الشمولية وبين ظاهرة عدم تحقق المجتمع المدني في دول الجنوب. فاستمرار الشمولية والاستبداد مرادفاً لعدم تحقق المجتمع المدني في المرحلة التي يكون فيها هذا الأخير مساوياً لاستقلالية الاقتصادي عن السياسي.

نعتبر أن البراديغم الريعي يمكن أن يكون مدخلاً لتفسير عدم تحقق المجتمع المدني من خلال تفسيره، المقنع إلى حد ما، لاستمرار الاستبداد وفشل تجربة التحديث الاقتصادي والاجتماعي. إنه ليس ربط ميكانيكي سبيبي بين الربيع والاستبداد مثلما ذهبت إليه بعض الأطروحات في هذا البراديغم، بل إننا منذ البداية نؤكد على عدم وجود أي علاقة سببية حتمية بين الربيع والاستبداد كظاهرتين منفصلتين تاريخياً. ولكن نحن ننطلق من فرضية، ربما تأكدت الكثير من الدراسات من تحققها، قائمة على فكرة أساسية هي أن وفرة الريع النفطية والغازية لدى أنظمة استبدادية ساعدها على استعمالها كمورد سياسي للاستمرار في السلطة، ولحق المجتمع المدني. أي أننا نقر بوجود أنظمة استبدادية سابقة تاريخياً عن وجود الربيع، أو أننا نقر بأن الربيع وجد في مرحلة تاريخية لم تتحقق فيها بعد دولة القانون. هذا الإقرار يعني فما يعنيه بأن الربيع ليس هو خلفية الاستبداد بل هو أحد مرتكزاته. سنعود لاحقاً بتفصيل أكثر لهذا الموضوع.

يرتكز البراديغم الريعي على مجموعة من المفاهيم التي تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة: الاقتصاد السياسي، علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، أي أنه براديغم عابر للتخصصات، وهو ما يتوافق مع سيرورة تطور مفهوم المجتمع المدني. لقد أشرنا سابقاً بأن "جذور المجتمع المدني" كانت مغروسة في الحقل الاقتصادي، بل إن

الحدثة برمتها كانت بناء تاريخيا بقاعدة اقتصادية، لعبت فيها البورجوازية والرأسمالية الصناعية دورا تاريخيا حاسما. هذه هي المبررات الأساسية التي يركز عليها تأسيسنا لإشكالية المجتمع المدني حول مفردات البراديغم الريعي.

سنحاول أن نناقش فيما يلي المفردات الأربعة الأساسية لهذا البراديغم، لنستعرض بعد ذلك أهم الانتقادات الموجهة له لاختبار مدى صلابة الأرضية النظرية والمنهجية التي يركز عليها والتي تنطلق منها هذه الانتقادات، لنصل فما بعد إلى حدوده المعرفية في تفسير ظاهرة عدم تحقق المجتمع المدني في دول الجنوب عامة، والجزائر خاصة.

مفهوم الربيع : La Rente

تعتبر مفردة "الربيع" الكلمة الأساسية التي اشتقت منها باقي المفاهيم المشكلة للبراديغم الريعي. وفي الواقع، مفردة الربيع هي مفردة تنتمي إلى حقل الاقتصاد السياسي ويعود تاريخ ظهورها إلى فجر الحدثة الأولى في كتابات الاقتصاديين الاسكتلنديين والإنجليز. لكن يعتبر دفيد ريكاردو أهم من قدم تحليلا دقيقا لهذه المفردة، لهذا

يقال عنها أنها مفردة ريكاردية. Une catégorie Ricardienn.

الربيع الوحيد الذي عرف في فجر الحدثة الأولى هو الربيع العقاري (la rente foncière)، ويشير إلى تلك العائدات التي تدرها ملكية الأراضي الزراعية على أصحابها، من خلال اقتطاع جزء من الأرباح على مستغليها. ولهذا كانت الربوع العقارية لقرون طويلة أساس النظام الاجتماعي الاقطاعي الذي ساد في أوروبا إلى

غاية ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي. من هنا عرف ريكاردو الريع بأنه "ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها"¹.

إذا، الريع لا يتأت من الانتاج الزراعي ولا من الأرض الزراعية مباشرة، بل من ملكيتها من قبل فئة اجتماعية قليلة لكون الأراضي الزراعية نادرة في ظرف سوسيو اقتصادي وديمغرافي تميزه الندرة. يمكن تحديد الندرة انطلاقا من حجم الأراضي الزراعية المتوفرة في فترة ما بالنسبة لعدد السكان المحتاجين إلى هذه الأرض لإنتاج ما يكفيهم من غذاء، باعتبار الزراعة المصدر الوحيد لإعادة الانتاج المادي للمجتمع الاقطاعي في ظل غياب التجارة الخارجية والصناعة. كلما زاد عدد السكان كلما زاد الطلب على المنتجات الزراعية؛ في حين أن حجم الأراضي الصالحة للزراعة غير قابل للامتداد (بسبب محدودية آليات استصلاح الأراضي غير الزراعية)، يتزايد عدد السكان بشكل متسارع. ومن هنا يتقلص عدد ملاك الأراضي و يقتصر على عائلات بعينها تتوارث هذه الملكية.

نشأت الربوع العقارية خلال القرون الوسطى في أوروبا الغربية حينما شهد القرنين السادس والسابع ميلادي تزايدا ديمغرافيا سريعا مما خلق ندرة في الأراضي الزراعية وحوّلها إلى رهان "للملك الفردي". انحصار ملكية الأراضي الزراعية عالية الخصوبة على بعض الدير الأميرية (Maisons Princières) دفع بالفلاحين إلى دفع حقوق استغلال هذه الأراضي، وهي الحقوق التي سميت فيما بعد بالربوع العقارية.

¹ - Goumeziane Smail, *Le pouvoir des rentiers*, Ed Edif 2000, Alger, 2003, p 37.

منذ تلك اللحظة التاريخية أعطت هذه الربوع العقارية للتاريخ الأوروبي خصوصيته السوسيو- تاريخية، من خلال تمثيل العلاقات الاجتماعية حولها.

إن الندرة هي التي تؤسس اقتصاديا للملكية الخاصة، وهذه الأخيرة تأخذ أشكالا متعددة من الوعي الاجتماعي لشرعنة اقتطاع جزء من فائض الانتاج من طرف الملاك على الفلاحين المستغلين لها. يسمى هذا الاقتطاع الذي يقوم به مالك الأرض "الريع". إذا، نتج الريع من كون الأرض الزراعية تمتلك وتمثل قيمة استعمال عالية من جهة، وتمتاز بالندرة من جهة أخرى. كتب ديفيد ريكاردو في هذا الصدد ما يلي: "عندما تستقر جماعة اجتماعية لأول مرة في منطقة ما، حيث الأراضي الصالحة للزراعة شاسعة ومتوفرة بكثرة، فإنه يكفي استغلال جزء صغير منها لتلبية احتياجات الجماعة، وهذا الاستغلال لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة. في هذه الحالة لا يمكن الحديث عن امكانية وجود "ريع" لأنه ما من أحد من أفراد الجماعة سيقوم بشراء حقوق استغلال لأراضي مملوكة في حين يوجد الكثير منها بلا مالك"².

يفترض من خلال هذا التعريف بأن أساس تشكل الريع هو الندرة التي تحول دون امكانية امتلاك أي كان للأراضي التي يريدونها. مع تزايد عدد السكان يتقلص حجم الأراضي غير المملوكة إلى أن ينعدم في بعض الأماكن حيث تحدث حالة تشبع تام في الملكية. وهنا يكون الفلاحون الجدد من السكان (باعتبار الفلاحة مصدر النشاط الاقتصادي الوحيد في النظام الاقطاعي) مجبرين على دفع حقوق استغلال الأراضي لملاكها. هذه الحقوق هي التي

²- Cité par Lahouari Addi, *Etat et pouvoir: approche méthodologique et sociologique*, Ed ENAL, 1991, Alger, p 55

تشكل الربوع، أي هذه اللحظة التاريخية التي تبدأ فيها الربوع العقارية في التشكل، والنظام الاقطاعي في التأسس.

تؤدي حالة التشبع والامتلاء إلى ظهور حالة من الاختلال بين عدد السكان وبين حجم الأراضي القابلة للملك، وفي هذه اللحظة التاريخية أيضا تبدأ الملكية الخاصة في الظهور.

تتركز الملكية العقارية في أيد فئة قليلة من الناس، بحيث تستعمل كل الوسائل المتاحة للدفاع عنها. من بين هذه الوسائل نجد كل من العنف والأيدولوجيا. من هنا يصبح الربيع، كمقابل يجب دفعه لصاحب الملكية، ظاهرة سوسيو اقتصادية تنتج الندرة وليس كظاهرة تفرزه الأبنية الاجتماعية الاقطاعية. لو كانت الأراضي الزراعية متوفرة كفاية للجميع، لكن بالإمكان أن تكون موضوع تملك فردي دون الحاجة لدفع مقابل لاستغلالها، ولما كانت موضوع ذو قيمة استعمال عالية، وبالتالي كان المنطق الاجتماعي الذي سيسود سيكون غير النظام القطاعي بالتأكيد. الربيع ليس فائضا في الإنتاج (Surproduit) ولكنه عبارة عن اقتطاع³ يقوم به مالك الأرض، أي مجرد عملية تحويل بسيطة. إنه ليس فائض قيمة (Plus-value) يتم خلقه من العدم، على غرار المنتجات الصناعية.

صحيح بأن النظام الاقطاعي في أوروبا كان يعيد إنتاج نفسه على الربوع العقارية التي كان يحصل عليها على أساس مجموعة من الامتيازات التي تنتج من حق الملكية، الولادة، والانتماء إلى عائلة نبيلة بالوراثة، ولكن

³ - انطلاقا من كلمة اقتطاع ponction تم اشتقاق مفهوم النظام الاقطاعي ككل. حيث يقوم على عملية اقتطاع يقوم بها رجل الاقطاع

دون أن يساهم هو في أي مجهود إنتاجي.

يجب الانتباه إلى أن هذه الامتيازات ليست هي من يشكل القاعدة المادية للنظام الإقطاعي، على العكس، إن هذه الامتيازات هي إنتاج الأساس المادي للنظام الإقطاعي، أي لريوع العقارية.⁽⁴⁾

إن القاعدة المادية للنظام الإقطاعي كانت تتشكل أساساً من الزراعة وبعض الحرف الصغيرة المرتبطة بها، ولذلك استمرت "الريوع" إلى ما بعد الإقطاعية، ولكن تحت أشكال جديدة، وليس تحت شكلها ما قبل الرأسمالي، أي كظاهرة سوسيو-تاريخية مرتبطة بظاهرة الندرة، وبذلك اتسع مجال الريوع ليشمل عنصراً وموارد أخرى غير الموارد الزراعية.

تمتلك كل العناصر والمواد النادرة قيمة استعمال معينة، يتم امتلاكها من طرف الجماعات التي تمتلك القدرة على ذلك. هذه القدرة يُمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة، إذاً يمكن أن تكون السلطة الشرعية أو غير الشرعية، كما يمكن أن تكون الأيديولوجيا. بالنسبة للسلطة الشرعية وغير الشرعية فإنهما مرتبطتان بالنظام الإقطاعي، في حين ترتبط الأيديولوجيا بالنظام الرأسمالي الذي يحتاج إلى تبرير تملكه الفردي الخاص للموارد دون استعمال العنف والقوة المادية.

وبهذا، تظهر الندرة كعامل أساسي لنشأة الريع وهي التي أدت إلى ظهورها وفق أشكال جديدة في عصر الرأسمالية. إن ندرة ثروات طبيعية ذات قيمة استعمال عالية يحولها إلى مصادر أساسية لتحصيل الريوع. انطلاقاً من هذه الفكرة يمكن لنا الحديث عن الثروات الباطنية المعدنية والنفطية والغازية التي تحوز عليها بعض البلدان كمصادر مرشحة لتحصيل الريوع.

إحدى هذه الثروات الأساسية هي النفط. يعتبر النفط من أعظم اكتشافات القرن التاسع عشر بحيث تحوّل إلى مصدر أساسي للطاقة تتناقص احتياطاته يوماً بعد يوماً بسبب الاستهلاك الواسع له، وبالتالي تزيد ندرته في كل يوم يمر علينا. لقد استهلكت الدول الرأسمالية الكبرى احتياطاتها النفطية في وقت لا يزال يتضاعف احتياجها إليه، وهذا ما دفعها إلى البحث عنه أينما وجد. تشكل البلدان العربية مخزوناً هاماً للنفط، وبمجرد اكتشافه وبداية استغلاله بدأت ملامح هذه الدول تتغير على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، خاصة بعد استعادة سيادتها الوطنية ووضع يدها على حقوله.

متى يمكن الحديث عن الربيع النفطي؟

يصبح بالإمكان الحديث عن ربيع نفطي (Une rente pétrolière) في ظل الشروط التالية:

الندرة: النفط ليس متوفراً كفاية في كل دول العالم، بل هو سلعة نادرة في السوق العالمية باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة. لكن هذه الندرة غير مرتبطة بالعلاقات الداخلية للمجتمعات المحلية المنتجة له، بل هو عنصر نادر ضمن علاقات تتجاوز الحدود الداخلية للدولة والمجتمع على حد سواء. لولا الطابع الإمبريالي والعالمي للاقتصاد الرأسمالي ولأسواق النفطية لما وجدت هنالك ندرة للنفط، لأن معظم المجتمعات المنتجة له تحقق فائضاً إنتاجياً ضخماً لا تستطيع اقتصاداتها امتصاصه للكثير من الأسباب. بتعبير آخر نقول أنه لولا هذه الحاجة الكبيرة إلى النفط على مستوى الأسواق والاقتصادات العالمية الصناعية، لما تحول إلى سلعة نادرة ومصدر للثروة للبلدان النفطية. لا يمتلك أغلب الدول المنتجة للنفط طلباً داخلياً كافياً عليه، بل معظم الإنتاج يتم تصديره إلى السوق العالمية.

إذا، علاقة الندرة التي تميز النفط تقع على مستوى التبادلات الدولية وليس على مستوى التبادل الداخلي للدولة-الامة. هذا الواقع هو الذي أدى إلى ظهور الربوع النفطية من حيث أنها مصادر دخل هامة للدولة المنتجة له. إذا تصورنا مثلا بأنه سيأتي يوما تستطيع فيه الدول الصناعية الكبرى توفير بدائل أخرى للنفط أقل تكلفة فإن الندرة التي تميز النفط ستزول، وبالتالي ستزول أيضا الربوع التي يدرها.

الملكية الدولية **Propriété Etatique** : إذا كان تملك الأرض من قبل أفراد خواص (الاقطاعيين)

هو الذي منحهم حق اقتطاع أجزاء هامة من فوائد الانتاج، فإن تملك النفط يرتبط بدول ذاتها في إطار القوانين والعلاقات التي تحكم النظام الدولي. فالدولة هي المالك الأساسي للأرض التي تحتزن في باطنها النفط، وهي بمثابة رجل الإقطاع الاوروي، تمتلك أرضا تحتزن موادا أولية عالية القيمة، تمنح تراخيص استغلالها واستخراجها لشركات متعددة الجنسيات مقابل اقتطاعات كبيرة منها. وفي بعض الأحيان تستخرجه بشركاتها الوطنية وتبيعه في السوق العالمية بأسعار تتجاوز كثيرا سعر التكلفة.

إن ما يدعم هذه الفكرة هو عدم تحول الثروة النفطية في بعض البلدان الصناعية الرأسمالية إلى مصادر للربح بالنسبة لأنظمتها السياسية، وهذا يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- ظهور الثروة النفطية لم يكن في مرحلة الاستبداد المطلق، بل ظهر في مرحلة تاريخية كانت فيها

المؤسسات الديمقراطية لدولة القانون موجودة، وعلى قدر كبير من النضج، مما حال دون أن تحتكر

الثروة النفطية من قبل الأنظمة السياسية القائمة آنذاك واستغلالها سياسيا.

- تمتلك الاقتصاديات الداخلية لهذه الدول قاعدة صناعية جد متطورة قادرة على استهلاك الجزء

الأكبر من انتاجها النفطي، أي أن النفط لا يشكل دخلا هاما مقارنة بما تنتجه الصناعة، والنسبة الأعظم

من اليد العاملة مشغلة في القطاع الصناعي.

-الكثير من هذه الدول الصناعية، تمنح رخص الاستغلال لشركاتها الوطنية، وبالتالي فإن حتى

ملكية الثروة النفطية تتحول إلى القطاع الخاص.

تتفاعل هذه الأسباب الثلاث لتحويل دون تحوّل الثروة النفطية الداخلية إلى مورد ريعي يُنتج السلوكيات

والممارسات الريعية، ويطبع الاقتصاد بمنطقه الريع.

تلعب اليوم الدول المنتجة للنفط دور رجل الاقطاع الأوروبي، بحيث أنها تمنح رخص وعقود استغلال

للشركات المتعددة الجنسيات مقابل اقتطاع جزء هام من الأرباح. يجب أن نتذكر هنا بأن الشركات المتعددة

الجنسيات لا تلعب أيّ دور ديمقراطي داخل البلدان التي تشتغل فيها، بل غالبا ما تحالف مع أنظمة شمولية

وتساعدها في مراقبة مجتمعاتها أكثر. هذا بالرغم من أنها قد تكون شركات مواطنة في مجتمعاتها الأصلية. لا يجب

التعويل عليها في أداء دور بورجوازية فجر الحداثة الأولى في أوروبا الغربية. هكذا اعتقاد هو تعبير عن سداجة

أنثربولوجية.

من مفهوم الريع، تم بناء بقية أجزاء الجهاز المفاهيمي المشكل للبراديجم الريع، من مثل: الاقتصاد الريع،

الدولة الريعية، الممارسات الريعية. سنحاول فما يلي مناقشتها واستعراض أهميتها التحليلية، وحدودها النظرية

والمنهجية.

الاقتصاد الريعي Economie Rentière :

لا يتأسس الاقتصاد الريعي على عامل واحد فقط: وفرة النفط و المواد الأولية، بالرغم من تركيز بعض الأطروحات على هذا العامل أو ذاك. ينشأ الاقتصاد الريعي من تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية لينتج بعدها آثارا ثقافية وسوسولوجية.

بصفة عامة، يتأسس الاقتصاد الريعي على شرطين أساسيين، منها تنحدر بقية الخصائص الأخرى الحامل لها، أي يجب التمييز بين شروط ظهور الاقتصاد الريعي، وبين خصائصه وافرازاته. يمثل كل من خارجية الموارد المالية، وسيادة عنصر ريعي في مداخل الاقتصاد الوطني أسس الاقتصاد الريعي. يقول عبد المالك سيد أحمد⁴ أنه يصبح اقتصادا ما ريعيا إذا كانت تسود فيه الريوع بنسبة ضخمة تتجاوز 70%، شرط أن تكون هذه الريوع مصدرها خارجي بالنسبة لاقتصاد الدولة. على هذا الأساس ينتج الشرط الثاني. يقول بلاندين ديشمان (Blandine Dichemane) "الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه مصادر مالية ضخمة غير مرتبطة بالجهد الانتاجي الداخلي."

في الحقيقة، إن كل من الخارجية الريوع و أحادية الاقتصاد (اعتماده على مصدر دخل واحد بنسبة كبيرة تفوق 70% هما الأساسان اللذان يؤديان إلى توليد مجموعة كبيرة من التفاعلات المنتجة بدورها لخصائص الاقتصاد الريعي. ولكن من المهم أن نذكر بأن هذين الشرطين غير كافيين للإجابة على تساؤل ملح: لماذا تؤدي وفرة الموارد الطاقوية في بلد ما إلى ظهور اقتصاد ريعي ولا تؤدي إلى ذلك في بلد آخر؟ سنترك مناقشة هذا التساؤل إلى مرحلة لاحقة من البحث، وطرحه في سياق استعراض خصائص الاقتصاد الريعي هو للتذكير بوجود

⁴ - Sid Ahmed Abdelkader, Economies du Maghreb, Ed CNRS, Paris, 1998.

تيار قوي من علماء الاجتماع، العلوم السياسية، والاقتصاد ممن لا يطرحون هذا السؤال في سياق رفضهم ونقدهم للبراديجم الريعي.

في نظرنا، الشرط التاريخي الأساسي لنشأة الاقتصاد الريعي هو وجود نظام سياسي استبدادي، يحكم قبضته على دولة متخلفة اقتصاديا وتابعة للمركز. الفاعل الأساسي المحوري في حلقة البراديجم الريعي هو النظام السياسي الشمولي الذي يؤسس في لحظة ما للاقتصاد الريعي وما يلتصق به من خصائص. يتفاعل كل من الاستبداد، وفرة الموارد المالية الخارجية غير المرتبطة بالجهد الانتاجي الداخلي لينتج خصائص الاقتصاد الريعي والدولة الريعية. في الواقع خصائص الاقتصاد الريعي مشتقة من خصائص نموذج من نماذج الدولة الشمولية في شقها الاقتصادي.

حينما كان من غير الممكن الفصل بين الاقتصادي والسياسي في الدولة والاقتصاد الريعيين بسبب ضعف استقلالية الحقول وعدم وجود فصل للسلطات، فإنه من غير الممكن منهجيا ونظريا فصل خصائصهما، ولذلك سنحاول استعراض مفهوم الدولة الريعية (باعتبار الاقتصادي ملحقا للسياسي)، لفصل بعدها في خصائصها.

الدولة الريعية Etat rentier :

يعتبر كل من الاقتصادي الإيراني حسين مهداوي والمصري حازم الببلاوي أكثر الأسماء ذكرا في الأدبيات المهمة بالدولة الريعية والاقتصاد الريعي منذ السبعينيات من القرن الماضي إلى اليوم.

شكلت الطفرة النفطية الأولى في بداية السبعينيات بالنسبة للبدان العربية الغنية بالنفط والغاز سياقاً تاريخياً للعودة إلى الاهتمام بالريع والاقتصاد الريعي والدولة الريعية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، أي محاولة تفسير مجموعة من الظواهر انطلاقاً من مفردات البراديغم الريعي.

يقترح حسين مهداوي تعريف للدولة الريعية انطلاقاً من مسلمتين أساسيتين:

أولاً: تفيد المسلمة الأولى بأن الدولة الريعية لا تحصل على مواردها عن طريق الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين لها، فتصبح مستقياً سياسياً انطلاقاً من استقلاليتها الضريبية. وهنا تظهر إعادة صياغة جديدة للمبدأ الإنجليزي القائل "لا ضرائب بدون مشاركة سياسية."

ثانياً: تفيد المسلمة الثانية بأن هذه الدولة تعتمد سياسة توزيعية بدلاً من السياسات الانتاجية التي تؤدي في نهاية الامر إلى إخراج السكان من الحيز السياسي، وبالتالي إخراجهم من نطاق المطالبة بالديمقراطية. على هذين المسلمتين يعرف حسين المهداوي الدولة الريعية بأنها "تلك الدولة التي تعتاش على عائدات من الخارج، إما من بيع مادة خام (الغاز، النفط، مواد أولية) أو من تقديم خدمات استراتيجية، أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج..."

إن خارجية الموارد بالنسبة للدولة، و عدم مشاركة الطاقة الإنتاجية في تحصيلها هي العناصر الرئيسية المشكلة لمفهوم الدولة الريعية. في الواقع ثمة تشابه كبير بينها وبين الاقطاعيين الاوروبيين الذين كانوا هم أيضاً يحصلون عائدات ضخمة دون مشاركتهم في الجهد الانتاجي. نفس الأمر بالنسبة لدولة المهداوي الريعية: بمجرد أن الأراضي الغنية بالنفط والمواد الاولية النادرة تمتلكها دولة (غير ديمقراطية، أي في طريق البناء إذا ما أردنا

استعارة تعبير لهُواري عدي)، حتى تتحول إلى رجل إقطاع داخل منظومة العلاقات الدولية. ولكن الآثار السلبية المدمرة لاقطاعتها تتجه فقط إلى الداخل، أي إلى داخل المجتمع الذي (ترعاه) وفق منطق سياسي بحت.

المسلمات التي بنيت عليها مقاربة المهداوي تؤكد هذا بوضوح ولا شك بأننا سنعود بالتفصيل أكثر في هذه الخصائص.

انطلاقاً من مفهومي الدولة الريعية والاقتصاد الريعي، يمكن استنتاج مجموع خصائصهما. يلخصها الاقتصادي العراقي صالح ياسر في ما يلي:

- المصدر الأساسي لمداخيل الدولة هي العائدات الخارجية المتأتية من تصدير المحروقات، المواد الأولية، تحويلات العمال في الخارج، أو من أعانات مالية تقدمها الدول الكبرى لبعض الدول (مصر، الأردن).

- تنتج الدولة الريعية دولة متضخمة بيروقراطياً، ومتضخمة النفقات والميزانية، ومتضخمة اقتصادياً. وغالباً ما تنزع إلى توزيع الامتيازات ومشاريع الإعمار والبنى التحتية، والمناقصات والوكالات على "النخب" المرتبطة بها والمالية لها، سواء أكان هذا الولاء سياسياً أم عشائرياً أو كليهما في بعض الأحيان.

- في حالة الدولة الريعية النفطية، هنالك تضخم لعائدات الدولة تمكنها من شراء قطاعات واسعة من النخب الثقافية، الاقتصادية والأكاديمية ممن كانت مؤهلة للمساهمة في بناء المجتمع المدني، كمجتمع يعيد إنتاج ذاته في تفاعل واستقلالية عن الدولة.

- يعتمد الاقتصاد الداخلي للدولة الريعية على إعادة تدوير داخلي للريع النفطي داخل الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية (أو المشتقة) من خلال برامج الإنفاق العام، مقل الإنفاق على مشاريع البنى التحتية والتنمية. يولد هذا الإنفاق عمولات ضخمة وعائدات على المضاربة العقارية.

- ينتج عن الدولة الريعية نشوء شبكة من علاقات توزيع وإعادة توزيع المزايا، بحيث ينتظم المجتمع على شكل هرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لوضعها المتميز في هذا الهرم، وهي بدورها تقوم بتوزيع جزء من الحلقات التالية من هذه الشرائح.

- يتميز القطاع الحكومي في الدولة الريعية بالضخامة، بحيث يتوسع الجهاز الإداري البيروقراطي لكي يستحوذ على حصة الأسد من اليد العاملة عند الدولة. يكاد يكون الجهاز الإداري قطاع التوظيف الأهم من حيث الحجم، والأضعف من حيث الفعالية والإنتاجية. هنالك من الباحثين من يعتبر هذا الجهاز البيروقراطي حصنا منيعا يقف ضد كل أشكال التعبير المجتمعي الحر.

- غياب، أو ضعف تحصيل الضرائب بمختلف أنواعها عدا تلك التي يتم اقتطاعها آليا من أجور العمال في القطاع الحكومي.

- على عكس الدول الديمقراطية، حيث أن دخل الدولة الأساسي يتأتى من الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي، يلاحظ في الدولة الريعية أن الأفراد "يعتاشون من الدولة" باعتبارها رب العمل الأساسي. فالدولة الريعية هي التي تمول الأفراد والجماعات بدل أن يكون المجتمع هو مصدر نفقات الدولة.

- الدخول العالية من النفط تجعل الدولة مستقلة نسبياً عن مصادر القوة والسلطة المتعارف عليها

تقليدياً، وهذا ما يجعلها تتمتع بمرونة كبيرة في العمل وحرية المبادرة والمناورة تفوق إلى حد كبير الاحوال

الاعتيادية التي تحصل فيها الدولة عن دخولها من الضرائب أو العملية الانتاجية.

هذه الوضعية تجعل الدولة منقطعة عن جذورها الاجتماعية، سياسياً واقتصادياً ورمزياً في المخيال

الاجتماعي. إنها تبطل كل وسائل الضغط المعروفة في المجتمعات الحديثة مثل العمل النقابي والإضرابات العمالية.

لا تأبه الدولة الريعية للإضرابات العمالية - التي تحصل نادراً في القطاع الإنتاجي الضعيف والمحدود - لأنه لا

يؤثر على توازناتها المالية ومداعيلها. لكنها في المقابل حريصة جداً على رفع المزايا الممنوحة للعاملين في القطاع

النفطي لتفادي أية مفاجأة غير سارة. غالباً ما يخضع العمال في الشركات النفطية إلى قوانين صارمة تضاهي

تلك المعمول بها في القطاعات العسكرية، وهذا هو سر الاستقرار الذي تعرفه هذه القطاعات الجدا استراتيجية

بالنسبة للدولة الريعية.

إن الاهتمام الوحيد الذي تكفه الدولة الريعية هو لبعض القطاعات التي تحظى باهتمام رمزي في المجتمع،

على غرار القطاع التربوي التعليمي، وعادة ما تلجأ في ذلك إلى اتخاذ قرارات شعبية غير اقتصادية، بل وحتى

غير شرعية وغير قانونية لوقف الاضرابات فيها، مثل اللجوء إلى استصدار قرارات مستعجلة بعدم شرعية وقانونية

الاضرابات التي تحصل بشكل دوري، حيث تطالب فيها شرائح عريضة من الطبقات الوسطى بمضاعفة حصتها

من الربح عن طريق رفع أجورها. لا تهتم الدولة الريعية بجودة التعليم والخدمات الصحية، والخدمة العمومية، بل

الاهم عندها هو الحفاظ على الاستقرار فيها بغض النظر عن فعاليتها من عدمها. تتركز مجالات الانفاق الحكومي

في الدولة الريعية على ثلاث مجالات أساسية هي: الانفاق الرأسمالي، التعويضات العامة، الاستهلاك.

ولكن يبقى مجال التعويضات العامة أكبر القطاعات استهلاكاً للميزانية، ويتمثل هذا النوع من التعويضات في مجموع الاموال الضخمة التي تدفعها الدولة على شكل فوائد على الدين العام، الضمان الاجتماعي، الدعم التموييني للمواد الغذائية والمحروقات...، وفي الكثير من الدول الريعية، تستخدم هذه النفقات في هذا القطاع في خلق أوليغارشية طائفة الثراء وتحويل قطاع الاستيراد والتجارة الخارجية إلى أكثر القطاعات نمواً.

يعطي الانفاق العمومي الضخم الانطباع بالنمو الاقتصادي والازدهار الاجتماعي من خلال اغراق السوق المحلية بمختلف السلع المنتجة في الدول الصناعية المتقدمة. لكن هذا الانطباع مخادع إذ أنه يخفي حقيقة اقتصادية هي أنه في الوقت الذي تتسع فيه دائرة النشاط الاستيرادي التدويري، يتقلص حجم النشاط الانتاجي يوماً بعد يوم.

في نقد البراديجم الريعى:

سنحاول في ما يلي أن نستعرض أهم الانتقادات التي وجهت إلى البراديجم الريعى كمدخل نظري لدراسة وتفسير الظواهر السياسية في العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. إننا إذ نستعرض هذا النقد فإن ذلك من أجل أن نبين بعدها المبررات والحجج النظرية والمنهجية التي تعاملنا بها مع هذه الانتقادات في دراستنا لاشكالية المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة.

سنكتفي باستعراض موقف كاتبين، ينتميان إلى حقلين معرفين مختلفين: العلوم السياسية بالنسبة لمحمد حشماوي، والاقتصاد بالنسبة لفتيحة طلاحيت. في الحقيقة، لم نعثر في نطاق بحثنا على انتقادات ذات أهمية من طرف علماء اجتماع.

محمد حشماوي:

هو أستاذ العلوم السياسية في معهد العلوم السياسية بباريس (فرنسا). يهتم في أعماله البحثية بظواهر: الفساد، الاستبداد، الزبونية السياسية والانظمة السياسية في العالم العرب⁵. جاء اختيارنا لدراسة نقده للبراديعم الريعي لسببين:

أولاً: كونه أحد رواد دراسة الزبونية السياسية والفساد في الجزائر والعالم العربي، ومثلما أشرنا إليه في فرضيات الدراسة، فإن الزبونية السياسية هي أحد انعكاسات الطابع الريعي للاقتصاد المتزاج مع النظام السياسي الاستبدادي، وبالتالي فهي أحد عوائق تشكل المجتمع المدني في الجزائر. ثانياً: بالرغم من اتفاقنا معه في استفحال ظاهرة الزبونية السياسية والفساد، إلا أننا نختلف معه جذريا في تفسيرهما. ففي حين نعتقد أنهما افرازا طبيعيا للمنطق الذي يشتغل به السياسي والاقتصادي في الجزائر، يرفض حشماوي اعطاء أية أهمية للطبيعة الريعية للاقتصاد في تفسيره لهما. إنه يفضل المنهج الإثنوغرافي في التعامل مع الزبونية السياسية، ويعتقد أنها تقع داخل عمق البناء الاجتماعي الجزائري، ويظهر هذا جليا في كتابه: *Clientélisme et patronage dans l'Algérie contemporaine* (2013)، حيث نجد أنه يعطي أهمية بالغة للبنى القبلية التقليدية في انتاج الزبونية، ويحتزل حضورها في الانتخابات بمختلف مستوياتها. سنعود بالمزيد من التفصيل في هذا الأمر.

⁵ - Mohammed Hachemaoui, *La rente entrave-t-elle vraiment la démocratie? Réexamen critique des théories de l'État rentier et de la malédiction des ressources*, Revue française de science politique 2012/2 – Vol. 62, pages 207 à 230.

ظهر نقد محمد حشماوي للبراديغم الريعي في مقال له نشر في الدورية الفرنسية للعلوم السياسي⁶ (revue française des études politiques)، العدد 62 سنة 2012. أي في خضم الحراك السياسي الذي عرفته بعض البلدان العربية، حيث أطيح بالرئيسين زين العابدين بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، وما أعقب هذا من حراك في كل من ليبيا، اليمن، سوريا.

في الواقع، كان هذا الحراك (الذي اصطلح عليه بالربيع العربي) اللحظة التاريخية التي انطلق منها محمد حشماوي ليفند صحة الأسس التي قام عليها البراديغم الريعي إذ يقول: "نظرية الدولة الربعية قائمة على مقولة أساسية هي أن الربيع ينتج الاستبداد ويحيد المجتمع سياسيا ويمنعه من المطالبة باصلاحات ديمقراطية. لكن أحداث الربيع الرعي كشفت بأن هذا البراديغم التفسيري قد وصل إلى مأزق لأنه لم يستطع أن يصمد أمام الواقع، فالشعوب في بعض المجتمعات العربية لم تمنعها الموارد الربعية من المطالبة بالديمقراطية و المشاركة السياسية"⁷.

تشكل هذه اللحظة التاريخية الدافع الرئيس الذي جعل محمد حشماوي يبحث في "نقاط الخلل والضعف" في البراديغم الريعي، ويعتقد أنه بات في مأزق من الآن فصاعدا وأوصل البحث في الاستبداد إلى حدوده القصوى. ومن هنا يمكن تلخيص أهم مكامن الخلل فيه في ما يلي:

-**التحليل الارتباطي:** يرى حشماوي بأن نظرية الدولة الربعية تقوم على افتراض وجود علاقة سببية بين الاستبداد والربيع، أساسها وجود ارتباط بين وفرة الربوع التي تدرها الموارد الطبيعية وبين انتشار الاستبداد السياسي واستمراره. انما نظرية مبنية على معطيات احصائية وعلاقات رياضية تؤكد وجود ارتباط بين الظاهرتين.

⁶ - Ibid.

⁷ - يجري الحديث هنا عن العقلية الربعية، الممارسات الربعية، الثقافة الربعية، المجتمع الريعي، الاقتصاد الريعي... الخ.

ولكن، يقول حشماوي بان قصور هذه النظرية يكمن هنا: أي في اشتقاق علاقة سببية من التحليل الارتباطي. إن حضور ظاهرتين في نفس الوقت لا يعني بالضرورة أنهما مرتبطتان سببياً، أي أن أحدهما يتسبب في إنتاج الأخرى بشكل تلقائي ومباشر. إن أصحاب "عقيدة النظرية الربعية" كما يسميهم حشماوي، أقاموا علاقة سببية وهمية بين ظاهرتين منفصلتين: الربيع، الاستبداد. ويتساءل قائلاً: هل كل علاقة ارتباطية هي علاقة سببية بالضرورة؟ لا بالطبع يجب حشماوي، فالعالم مليء بالأمثلة والنماذج التي تفند ادعاء "محامي نظرية الدولة الربعية"، ويسرد لنا أمثلة كثيرة نذكر منها: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، المملكة المتحدة...، وكلها دول تتوفر على موارد طبيعية ضخمة لكنها لا تحكمها أنظمة استبدادية شمولية.

ولكن حتى وإن افترضنا وجود علاقة سببية في التحليل الارتباطي بين الاستبداد والربيع (وفرة المواد الطبيعية)، فإن اتجاه هذه العلاقة يظل غامضاً وقابلاً للمساءلة. يقول حشماوي: هل وفرة الموارد الطبيعية هي التي تنتج الاستبداد؟ أم أن النظام الاستبدادي هو الذي يؤدي إلى التبعية للموارد الطبيعية والريوع التي تدرها، وانتشار الممارسات الربعية؟ حتى ولم يفصح حشماوي عن موقفه من هذا السؤال إلا أن الإجابة يمكن استخلاصها من المقدمات التي صاغها أعلاه، فرفضه المسبق للعلاقة السببية المباشرة بين الظاهرتين يعني أنه يساند الاتجاه العكسي للعلاقة السببية، أي أن الاستبداد هو الذي ينتج الممارسات الربعية والتبعية للموارد الطبيعية.

إهمال العامل السياسي: يرى محمد حشماوي بأن البراديجم الربيعي أهمل العامل السياسي كعامل مستق مفسر للاستبداد و التسلط، وأنه اختزل كل الظواهر في الاقتصادي وجعل من هذا الأخير منطلقاً لتفسير جميع الظواهر المرتبطة بالاستبداد ونظام الحكم في الدول الربعية. إنها في نظره، نظرية استسلمت تماماً للحتمية الاقتصادية

ولم تبالي بالحركات الاجتماعية وقدرتها على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي. كذلك هنا يسبق لنا الكاتب الربيع العربي كحجة على عدم قدرة "الاقتصادي" على تحييد المجتمع سياسيا.

الشرعية السياسية: بالنسبة لحشماوي، لا تركز النظم الاستبدادية فقط على شراء الشرعية السياسية بأموال الربوع النفطية، بل ثمة مصادر أقوى منها وأكثر فعالية في إرساء دعائم الاستبداد. النظام الجزائري مثلا يركز على الشرعية الثورية وليس على شرعية المال.

ضعف المعارضة السياسية: ينتقد حشماوي نظرة البراديجم الريعي ونظرية الدولة الريعية إلى ظاهرة ضعف المعارضة السياسية في البلدان الريعية، على ان أحد أسبابه هي وفرة الربوع في يد الانظمة السياسية. إنه يعتقد بانه هذا الضعف سببه هو الاستبداد في حد ذاته كونه يغلق وحاصر مجالات وفضاءات نشاط المعارضة السياسية، وليس الطابع الريعي للدولة أو الاقتصاد.

التحول الديمقراطي: يرى الكاتب بأن البراديجم الريعي عجز عن تفسير ظاهرة استمرار الانظمة الاستبدادية خلال عقود انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية (1986-2002)، ويتساءل: إذا كان الربيع هو الذي يؤدي إلى استمرار الاستبداد، فلماذا لم تسقط هذه الانظمة حينما تقلص حجم الربيع إلى مستويان دنيا؟ لا شك إذا أن مرتكزات الفساد تقع في مكان آخر بدل الربوع.

فتيحة طلاحيث:

هي اقتصادية جزائرية تشتغل كأستاذة للاقتصاد في الجامعات الفرنسية. نتم بنقدها للبراديجم الريعي لكونه نقد من خلفية اقتصادية، لأننا بصدد التعامل مع براديجم أسس على مفردة تعود جذورها إلى الاقتصاد السياسي

الكلاسيكي. كما تهمم طلاحيت بظاهرة الفساد في الجزائر، و تنظر إليه من زاوية مؤسسية، أي أنه تعبير عن عجز في المؤسسات و وجود خلل فيها.

La rente et l'État rentier : مقال لها يحمل عنوان: recouvrent-ils toute la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui? وتستهل نقدها للبراديجم الريعي بتساؤل مفاده: هل توسيع مفهوم الربح إلى "الدولة الريعية"، "الاقتصاد الريعي"، "الرأسمالية الريعية"، "الممارسات الريعية" لا يؤد إلى إفقار مفهوم "الربح" من دلالاته الاقتصادية وتحويله إلى مفهوم هلامي غير دقيق؟

تعتقد طلاحيت بأن مفردة الربح هي مفردة تنتمي إلى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ولا يمكن نقلها إلى العلوم السياسية من دون أن تفقد دلالاتها وقدرتها التحليلية والتفسيرية داخل الحقل الاقتصادي . إن الاهتمام بالبراديجم الريعي في دراسة اقتصاديات الشرق الأوسط يمثل -بالنسبة لطلاحيت- عجزا فكريا على بناء مفاهيم جديدة أكثر دقة وصلابة منهجية ونظرية. وتعتقد بأن سبب انتشار مفهوم الربح في الحقل الأكاديمي المهتم بالعالم العربي يعود إلى رغبة الكثير من النخب الفكرية والسياسية في القيام بإصلاحات عميقة تهدف إلى إعادة تنظيم الاقتصاد وترشيد استعمال الموارد الريعية، وتخفيف هيمنة الدولة على الحقل الاقتصادي من أجل تحقيق فعالية تنافسية أكبر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يسمح نقد الاقتصاد الريعي للنخب بالمطالبة بالمزيد من العدالة الاجتماعية والحقوق الديمقراطية. تقول طلاحيت بأن استعمال مفهوم الربح للمطالبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية يوحى كما لو أن النزعتين متلائمتين ومتوافقتين بالضرورة، وكل واحدة من الشنتين تستلزم وجود الأخرى: إصلاح اقتصادي يستلزم اصلاحات سياسية، وهذا في رأيها ليس صحيحا بالضرورة، بل هو مجرد ربط ميكانيكي بين نزعتين منفصلتين عن بعضهما البعض. وهنا يلتقي موقف طلاحيت مع موقف محمد حشماوي:

ليس هنالك علاقة سببية حتمية بين وفرة الريوع والاستبداد السياسي، والأمثلة على ذلك كثيرة. كما تتساءل هي الأخرى عن حقيقة العلاقة السببية بين الاستبداد والريع و تقول: هل الاستبداد ينتج تبعية للريع؟ أم أن وفرة الريوع هي من ينتج الاستبداد؟

تختتم طلاحيث بالعودة إلى تاريخ مفهوم الريع وترفض اخراج هذه المفردة من إطار النظرية الاقتصادية التي نشأت داخل أحضانها، وتؤكد أن الريوع متنوعة ولا يمكن اختزالها فقط في تلك التي تدرها صادرات المحروقات، لانه هنالك ريوعا تلعب دروا ايجابيا في الاقتصاد لم يتم الإشارة إليها من طرف أصحاب البراديعم الريعى والدولة الريعىة.

نقد و تعقيب:

ما تمّ استعراضه من نقد للبراديعم الريعى لا يعدوا أن يكون إلا جزءا صغيرا من أدبيات كثيرة ترفض الاستقلالية النظرية للبراديعم الريعى. لقد اكتفينا باستعراض بعض من النقد الذي يخدم الغايات البحثية لهذه الدراسة، أي تلك التي لها علاقة مباشرة بالبناء النظري الذي أسسنا عليه أطروحة الزبونية السياسية وإشكالية المجتمع المدني في الجزائر. من هنا كان لزاما علينا توضيح موقفنا من الانتقادات السابقة: كيف تعاملنا نظريا ومنهجيا مع ما يعتبر عند بعض الباحثين والمفكرين فجوة نظرية في البراديعم الريعى؟ ما مدى العمق الذي تمس فيه هذه الانتقادات بالبناء النظري للدراسة؟

لكن قبل هذا وذاك، إلى أي مدى يصمد طرحنا وبناءنا النظري أمام ما تم استعراضه من نقد، خاصة وأنه

نقد يبدو ذو متانة من وجهة النظر الشكلية على الأقل؟

أولاً: محمد حشماوي: منذ الوهلة الأولى يتجلى لنا بان الأحداث التي عرفتها بعض البلدان العربية في الخمس سنوات الأخيرة (ما يسمى بالربيع العربي) هي التي دفعت بمحمد حشماوي إلى إعادة النظر في مقولات البراديجم الريعي والدولة الريعية، والتشكيك في مدى قدرتها على تفسير الاستبداد السياسي. إن مقاله الذي ظهر في فترة مبكرة من الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته كل من تونس ومصر، واتخاذه لهذه الأحداث كحجة ومبرر لبناء انتقاداته للبراديجم الريعي يعطي لنا هامشا كبيرا من الجرأة الفكرية لكي نصف المقال بأنه يندرج ضمن خانة "الكتابات الاستعجالية" التي ظهرت مباشرة عقب الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي في جانفي 2011، حيث اعتبرها الكثير بمثابة بداية نهاية النظم الاستبدادية في العالم العربي، وسقوط أطروحة الربيع والاستبداد.

أن الانتكاسة التي عرفها مسار التحول الديمقراطي في تونس ومصر، وانحراف الحراك السياسي السلمي نحو العنف والحرب الأهلية في كل من اليمن، سوريا وليبيا، يدفعنا إلى مزيد من التعمق في تحليلنا وملاحظتنا للأحداث، وفي اختيارنا للأدوات النظرية والمنهجية الملائمة لتفسير ما يحدث. ولكن، يجب أن نتفق على أن ما حدث لا يمكن أن يكون قاعدة لإسقاط البراديجم الريعي دفعة واحدة.

بالعودة إلى المقولات والمفردات الأساسية للبراديجم الريعي، نكتشف ما يلي:

- إن حشماوي قد تعامل مع هذه المفردات والمقولات بشكل مطلق وجوهري، دون وضعها في سياق تاريخي محدد. إن الانطلاق من لحظة في التاريخ السياسي والاجتماعي لمجتمع ما لتأسيس نقد للبراديجم معرفي هو في حد ذاته عمل مستعجل، لن نتأخر هذه اللحظة التاريخية لن تظهر في المستقبل القريب.

● لم يفرق حشماوي بين نظرية الدولة الريعية، وأطروحة "نقمة الموارد الطبيعية"، وتعامل مع الإثنتين (مع العلم أن الأوى نظرية متكاملة والثانية مجرد أطروحة بعد) كبناء معرفي واحد يفسر نفس الظاهرة الاجتماعية والسياسية (الاستبداد والتسلط). حتى وإن كانت منطلقات النظرية والاطروحة تكاد تكون واحدة في بعض الحالات، إلا أنه لا يمكن الخلط بينهما واعتبارهما قاعدة نظرية واحدة.

● اعتمدنا في استعراضنا للبراديجم الريعي على مفرداته الأساسية: الريع، الدولة الريعية، الاقتصاد الريعي، الممارسات الريعية. واعتبرنا الموارد الطبيعية مجرد مصدر لتشكيل الريع في شروط سياسية، اجتماعية، اقتصادية وتاريخية محددة وذكرناها بدقة، وأشرنا أيضا أن وفرة الموارد الطبيعية لا يعني أبدا تشكل للريع بشكل آلي.

● لم يتعامل حشماوي مع إفرزات وخصائص المقولات الأساسية للبراديجم الريعي. بل اكتفى بالتعامل بشكل جامد ومطلق مع مفهوم الدولة الريعية. إنه لم يذكر مثلا كيف يؤثر خصائص الاقتصاد الريعي على التحول الديمقراطي؟ كما أنه حشماوي لم يناقش خصائص الدولة الريعية القائمة تاريخيا وانعكاساتها على الجسم الاجتماعي والواقع السياسي. يتبين من نقد كما لو أن الاستبداد عبارة عن ظاهرة مطلقة تاريخيا وليس لها ركائز اقتصادية واجتماعية وثقافية.

● يتجاهل حشماوي السياقات التاريخية حينما يسرد لنا أمثلة يفند بها الارتباط الحاصل بين وفرة الموارد الطبيعية والاستبداد والريع، رغم اعترافه في مكان آخر بأن الراديجم الريعي يتجاهل السياقات التاريخية لكنه من دون أن يقدم لنا أمثلة تاريخية عن ذلك. بالعودة إلى الادبيات المؤسسة للبراديجم الريعي نجد أنها كانت تتعامل بدقة كبيرة مع حالات تاريخية محددة، فحسن المهداوي وضع

نظريته انطلاقاً من الحالة الإيرانية، وكتاب محمد البلاوي الذي أتم البناء النظري لحسن المهداوي كان يتعامل مع الدول الريعية العربية. لقد كان حشماوي يعمل على نفي قضايا لم يدعي أصحاب نظرية الدولة الريعية صحتها أو خطأها.

● الحالات التاريخية التي أسس عليها البراديغم الريعي لم تعرف نفس المسار التاريخي في تشكل الدولة والطبقات الاجتماعية في الغرب وأمريكا الشمالية. إن الإشارة إلى كل من النرويج والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كحالات لم تتأثر بوفرة الموارد الطبيعية هو في ذاته سقوط في فخ المقارناتية (Comparatisme) الذي يتجاهل تماماً السياقات التاريخية التي نشأت فيها وخلالها الدولة والطبقات الاجتماعية والاقتصاد السياسي لبلد ما.

يحتاج مفهوم الربيع إلى إعادة مناقشته في سياق تاريخي لفهم المضامين السياسية التي شجن بها في الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع السياسي، واستعماله كما تم بنائه في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي سيخرجه بالطبع من دائرة التحليل السوسيولوجي والبوليتولوجي ويختزله في نقاش اقتصادي بحت. مثلما تم الإشارة إليه سابقاً، لا يمكن لمفهوم الربيع أن يبنى على معيار واحد. يجب على الأقل توفر ثلاث معايير أو شروط أساسية: خارجية الموارد الريعية بالنسبة للدولة والمجتمع، عامل الندرة بالنسبة للاقتصاد المحلي، التخلف التكنولوجي والتبعية للخارج بالنسبة للاقتصاد. من هنا يصبح نقد الاقتصاد الريعي والبراديغم المشتق منه انطلاقاً من مقارنة مقارناتية بين الدول العربية المصدرة للبترول والغاز ودول غربية مصنعة ورأسمالية بامتياز، مقارنة غير مؤسسة معرفياً وتاريخياً. الموارد الريعية في الدول المصنعة لا تُدرّ ريوعا على الدولة والاقتصاد مثلما يحدث ذلك في البلدان العربية. بالإمكان أن نتحدث عند الوصول إلى هذه النقطة من التحليل عن وجود نوعين من الربوع: ربوع اقتصادية وربوع سياسية.

في الحقيقة الريوع السياسية هي ريوع اقتصادية في سياقات سياسية شمولية تسلطية وتاريخية اقتصادية متخلفة وتعاني من التبعية، هذا ما يؤدي إلى افرازها لمفعول سياسي شديد، بحيث تتحول إلى علة سببية في إنتاج مجموعة كبيرة من الظواهر الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية.⁽⁹⁾ نحن لا ندعي في هذه الدراسة بأنّ الريع ينتج الاستبداد بشكل آلي مطلق، ولكننا نحاول أن ندرس يؤثر الريع على إنتاج ظواهر سياسية معينة حينما يكون بين أيدي نظام سياسي شمولي تسلطي، وإشكالية حسن المهداوي والبللاوي انطلقتا هما الاخرين من نفس المعنى ولم تدعيا التعميم، وبالتالي يصبح من العبث القيام بمقاربات مقارناتية للتأكد من صحة براديجم أنتج لدراسة سياقات تاريخية محددة بدقة. هنا أيضا يحظر في بالنا مقولة ليزا أندرسون (Lisa Anderson) "البراديجم الريعي يمثل أهم إسهام نظري لدراسة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". لا شك أنه ثمة حالات أخرى يمكن أن تصدق عليها مقولات البراديجم الريعي، لكن يجب دراسة كل واحدة على حدى، إذ أنه لا يكفي ان ننطلق من معيار الاستبداد السياسي ووفرة الريوع والموارد الطبيعية لكي نسقط مقولاته على هذه الحالات.

ثانيا: فتيحة طلاحيت: إذا كان نقد محمد حشماوي للبراديجم الريعي قد انطلق من الاحداث التي عرفتها بعض البلدان العربية في الخمس سنوات الأخيرة عقب الإطاحة بين علي وحسني مبارك، فإن نقد فتيحة طلاحيت هو نقد اقتصادي بامتياز. طلاحيت هي باحثة في الاقتصاد بجامعة باريس 8، وبالتالي فإن قراءتها للبراديجم الريعي ومفردة الريع لا تخرج عن زاوية اختصاصها. إنها لا تقدم أي بديل نظري مفاهيمي للريع، ولا تدعم نقدها/رفضها بحجج، ابستمولوجية كانت أم إمريقية، إنه رفض أقرب مما يكون نقدا مدعما بحجج مقنعة.

إن رفض طلاحيت توسيع مفردة الربيع إلى حقول معرفية خارج الاقتصاد، أي نحو علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، يتناقض مع ديناميكية إنتاج المعرفة في العلوم الاجتماعية، التي تحاول ان تكسر الحواجز التخصصية لصالح مقاربات متعددة التخصصات وبراغمات عابرة للتخصصات. أن نرفض مقولات البراديجم الربيعي مجرد ان هذه المفردات تعود جذورها إلى الاقتصاد السياسي او الحقل الاقتصادي هو تجاهل/جهل لواقع سياسي حيث لا تزال الحقول فيه متداخلة وتابعة لبعضها البعض (تابعة للسياسي إن أردنا الدقة)، وتأثير السياسي على الاقتصادي لا يزال قويا، بل إن هذا الأخير مرتبط بالأول ولا يعدو أن يكون مجرد ملحق أو أكسسوار في أغلب المجتمعات العربية.

لقد بينت الكثير من الدراسات بان لاقتصادي في الدول العربية هو عبارة عن مورد سياسي للأنظمة العربية التسلطية، وأن الحقل الاقتصادي لا يشتغل وفق منطق الخاص به: العرض والطلب والمنافسة الحرة، تحقيق الأرباح والقيمة المضافة...، إنه حقل يشتغل وفق منطق سياسي خالص، وهنا تكم أهمية استغلاله في محاولة تفسير أسباب استمرار الاستبداد، الفساد والتخلف والتبعية.